

# الغد لا يأتينا عفواً

رائد شرف الدين

نادي الروتاري بيروت - بمناسبة منحه وسام المؤسس "بول هاريس"  
١٠ حزيران ٢٠١٤ | بيروت

السيدات والسادة،

يسعدني أن أبدأ بعبارة الامتنان والشكر لمن يتيح لي فرص التواصل المتكرر مع نوادي الروتاري وأعضائه. وإنها وقفة أهابها وأعتز أن أكون محل هذا التكريم بأن أقد وسام المؤسس بول هاريس، فهذه مسؤولية جسيمة لها مضامينها في ذهني. فإلى الالتزام والمناقبية، هناك الإسهام والفعالية. والحفاظ على هذه المعايير أمانة أضعها طائعاً في عنقي، وأسعى جاهداً لأن أكون حارساً لها وجديراً بها.

اعتبر وجودي بين هذا الحشد الكريم فرصةً يصح استثمارها لطرح فكرة قد يكون لها أفق. لن أتطرق إلى تاريخ الروتاري وانتشاره، ولا إلى فكرته ورؤيته وقيمه المؤسسية. كما لن أتوقف عند أي من القضايا النبيلة التي تتصدى لها نوادي الروتاري، مثل حل النزاعات ومعالجة شلل الأطفال والمنح الدراسية والتصدي لمشاكل البيئة والفقير. سيدور حديثي حول "الروترة"، أي أساس التسمية، وكيفية تحويل هذا المبدأ الديمقراطي البسيط إلى منهج تفكير، إلى أسلوب حياة، إلى نور أنيق يهدينا إلى نهاية النفق، فنخرج منه نحو الفضاءات الرحبة: فضاءات الكرامة والأمان والعدالة والإبداع.

أصحاب الدعوة الكريمة،

أتمت Rotary، تحملون إسمًا موحياً ومحفزاً ومعبراً في آن معاً. عندما تقع لفظة الروتاري في أسماعي أو تلاحظ عيني شاركتكم الدائرية، يقفز إلى ذهني فوراً موضوع التداول السلس للسلطة. أي تنفيذ رغبة المواطنين وتجسيد إرادتهم الحرّة المعبر عنها بآلية الانتخاب (السلطة بكل مستوياتها ومجالاتها: الرئيس والنائب وحاكم المحافظة). من هنا، سيجد العاقل نفسه سريعاً في معضلة تداول السلطة في عالمنا العربي؛ إنّما مهلاً! ليس في بالي أن أتوه بالمحتفين في دهاليز السياسة وهموم السلطة، بل أتوخى البحث عن روابط منطقية بين حاضر المعضلة وماضيها علني أساهم في تلمس أنوارٍ ما، توسّع لاحقاً من مساحات الوضوح والثبات.

متفقون على أن مفهوم التداول السلمي غريبٌ بعض الشيء عن تقاليد الحكم في هذه المنطقة من العالم. وإذا كان الأوائل قد حاولوا إرساء مبدأ التوافق والبيعة، فإن مبدأ الملكية والتوريث سرعان ما فرض ذاته في غير مكان، وإلى يومنا هذا. كما بقيت الغلبة للسيف، أي لمن يحتكر أسباب القوة. الفصول الحديثة من هذه الدراما كانت في الانقلابات العسكرية، أما الطبعة المعاصرة فتتمثل في بعض الثورات العربية حيث المجموعات المسلحة تستنسخ مغامرات ضباط الانقلابات سابقاً، فتعمل على فرض إرادتها بالقهر، أو باستخدام أدوات التهيب والقتل. أما التداول السلمي للسلطة فهو محدود في تاريخنا، أو يكاد يكون غريباً عن تقاليدنا.

لا شك أن التداول السلمي للسلطة هو التجلي الأبرز للديمقراطية، هو مبعث الأمل لكل متطلّع للأعلى، هو باب الرجاء لكل متأفف من الواقع القائم. ومستقبل انتقال السلطة في النظم السياسية العربية رهن بعدد من العوامل أهمها:

- ١) ضرورة وجود نص دستوري واضح يحدد آلية انتقال السلطة،
- ٢) أن يتم احترام هذا النص من قبل الجميع وفي شتى الظروف،
- ٣) وجود قوى حزبية وسياسية وازنة وحقيقية بما يسمح بالتنافس وتداول السلطة فيما بينها،
- ٤) إجراء الانتخابات الحقيقية للتعبير عن إرادة الناخبين،
- ٥) الكف عن التذرّع بعدم أهلية الشعوب على الاختيار،
- و ٦) الكف عن تأجيل قضايا الناس وخنق الحريات بذريعة حسم الصراع التاريخي مع العدو.

من الأهمية بمكان أن يكون هناك النص المكتوب، أو القاعدة الثابتة نسبياً والمتوافق عليها، وعلى ضوابط تغييرها. و لا بدّ لمن يتبوأ مركزاً عاماً من أن يحظى بالشرعية، وبالمقابل، امثال الأكثرية من المواطنين لسلطته وقناعتهم بسلامة ونزاهة وجوده في السلطة. وليس هناك من شرعية مؤبدة أو أبدية، بل تبقى الشرعية رهن استمرار رضا المحكومين ونتيجة إدراك وقناعة ومتابعة. وهذه وظائف لا مجال للقيام بها إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها.

ولعلّ الدور المحوري للمجتمع المدني هو في إتاحة الفرصة للأفراد للتعبير عن قضاياهم وتطلعاتهم. هو دور محوري في إعداد الأفراد والمجتمع للتحويل نحو الديمقراطية من خلال التهيئة أولاً، ثم إيجاد البيئة الحاضنة ثانياً، والحوّول دون ارتكاسته ثالثاً. وتستطيع النقابات والأحزاب أن تكون مسانداً للدولة وداعماً لبرامجها، أو أن تكون معارضاً لها، لا سيما إذا تقاعست الأخيرة في تأدية وظائفها، أو إذا شابها فساد أو انحياز أو إهمال.

تدريجياً، ارتقت مؤسسات المجتمع المدني في لبنان بأدوارها من الإغاثة، إلى إيصال الخدمات الاجتماعية، إلى التنمية الاقتصادية والبشرية، وصولاً إلى التنمية السياسية (المساءلة، المشاركة، الشفافية، الإدارة السليمة والحكم الصالح). وهي قطعت أشواطاً متفاوتة تبعاً للأزمة والأماكن والظروف. إلا أنها أثبتت - في كلّ الحالات- أنها وسيلة ونتيجة في آنٍ معاً. فالنمو الاقتصادي والحراك الاجتماعي عبارة عن سيرورات تتبلور داخلها ومعها وأثناءها مؤسسات المجتمع المدني.

يمكن تصنيف العديد من أدوار المجتمع المدني ذات المضامين الديمقراطية المباشرة. منها: الحد من سطوة الحاكم، تعزيز المشاركة السياسية، تدريب القيادات، نشر القيم الديمقراطية، وإشاعة الثقافة المدنية، التشبيك بين المجموعات المتنافرة، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي. بالخلاصة: التلطيف من هيمنة السياسة على شؤون المجتمع. كأني بالمؤسسات المدنية تلعب دور المصفاة حتى لا تجد الدولة والمجتمع نفسيهما وجهاً لوجه وبدون ميسر لتفاعلهما المتبادل.

المؤشر على وجود تغيير مجتمعي حقيقي هو في طبيعة العلاقة التي تسجها هذه أو تلك من مؤسسات المجتمع المدني مع جمهورها؛ طبيعة هذه العلاقة ومضمونها كذلك. فهنا تبدأ عملية التغيير الحقيقية، والمنتظر أن العلاقة السليمة في مجال المواطن- المؤسسة المدنية ستنمو وتستمر سليمة في علاقته بالدولة. أما إذا كانت العلاقة مشوبة بالتبعية والاستزلام، فالأرجح أن تستمر هكذا في مجال المواطن- الدولة.

والمؤشر الثاني على نضوج الناس كي يعيشوا معاً، كي يبنوا مجتمعاً، كي ينتظموا في حمى القانون والمؤسسات، كي يتقبلوا مبدأ التداول والتبادل والتداؤب، المؤشر هو في مدى الالتزام بإدارة الاختلاف داخل مكونات المجتمع المدني بالطرق السلمية. وباعتقادي، فإن الجوهر يكمن هنا، وكل ما يفيض عنه تفاصيل. ليس بإمكانني أن أتوقع من الآخر أن يعترف بي إذا لم أكن مستعداً لأن أعترف به. وهذا الاعتراف المتبادل له تجليات أبرزها شحذ ملكتي التعبير والإصغاء، وإدراك أن الساحة ساحة حقوق وواجبات، ثم الإقرار بأن هناك حدود. نعم هناك حدود في النفوذ وفي الزمان والمكان. وتكاد تكون العلاقات السوية عبارة عن تزاور في الأماكن، أي اعتراف بالحدود، تبادل في الأدوار، تناوب في الأخذ والعطاء، تداول في الصلاحيات والسلطات. ومثالا على ذلك، يؤكد علماء النفس والاجتماع على أن الحياة الأسرية الناجحة هي كناية عن سلسلة لامتناهية من لحظات السيطرة والاذعان بين الزوجين، يتداولانها بذكاء ومهارة وتلقائية تبعاً للموقف أو الموضوع أو السياق. وهذا التداول السلس والطوعي يُنتج علاقة متوازنة مستديمة ومتطورة.

أن يوجد على رأس مؤسساتنا، أو دولتنا، رئيس مدى الحياة هو مقتله للأمل، مؤادة للطموح، ومكيدة بحق التطلع والترقي. وأن يوجد على رأس أي هرم من أهرامنا السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية من هو قابع بلا رقيب ولا حسيب، يعني تثبيط اندفاعته في الجد وفي العمل، بل تحريضا" له على الاستهتار والفساد والغلو.

لا ينتظرن أحد أن تنجلي أحوالنا بلمسة ساحر، فهذه سيرورة طويلة وشاملة، بل ومضنية أحياناً. فإشكالية تداول السلطة معضلة عويصة في تاريخنا وممارساتنا، وهي مستحكمة في كل أشكال الحكم، بل هي -عكس ما يتوقع المرء- أكثر واقعية في النظم الوراثية بينما يشوبها التسلط والاصطناع في النظم الجمهورية. عليه، لن يتحقق التراكم الديمقراطي إلا في رحمه الطبيعي، أي في المؤسسة التربوية (في الأسرة والمدرسة ابتداءً)، يليها المؤسسة المدنية، أي في طبيعة العلاقة التي تربط الجمعيات والهيئات بأعضائها وجمهورها، وأخيراً في المؤسسات السياسية برلماناً وحكومات ورئاسة.

أما المفرح - وهنا أختتم- فهو أن أيّاً كان يستطيع أن يبدأ التغيير منذ اللحظة، بل من هذا المكان، ولعله يكون أنسب الأمكنة فهو الاسم على المسمى. وهل أفضل من الـ Rotary مسرحاً للإقرار بحق الآخر في الاختلاف، وتعلم حسن الإصغاء إليه لإطلاق حوار يؤدي إلى صناعة مشتركة لغدٍ لا يأتينا عفواً بل نذهب إليه معاً؟.

أكرر تقديري لمبادرات الروتاري في عشرات المناطق اللبنانية، وشكري لدعواتهم المتكررة لي،  
أجد نفسي في أهل بينكم. وأن تصل علاقتي بالروتاري إلى منحي وسام بول هاريس، فهو  
التزام متبادل، به أعتز وعليه أحرص.

وشكراً.